# تفعيل توصيات
# المذكرة الاستعجالية للرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات
# في شأن ظروف تهييئ وسير الدخول المدرسي 2016-2017

ترتكز مقاربة الوزارة في تفعيل توصيات واقتراحات المجلس الأعلى للحسابات على مجموعة من التدابير والإجراءات، من بينها:

- ما يتعلق بتوصيات تم الشروع الفعلي في أجرأتها العملية، أو سيتم تفعيلها في المدى المنظور في إطار تحضير الدخول المدرسي المقبل، ويبلغ عددها تسع (9) توصيات؛
- ما يهم توصيات سيتم تطبيقها، بالنظر لبعدها الاستراتيجي، وفق منظور أشمل يندرج في إطار التدابير الاستعجالية لتفعيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي، ويبلغ عددها ثلاث (3) توصيات.

## أ- توصيات تم الشروع الفعلي في تنفيذها أو سيتم تفعيلها في إطار تحضير الدخول المدرسي المقبل

### 1. بخصوص إعداد وتفعيل برنامج لتأهيل المؤسسات التعليمية والداخليات المدرسية لتحسين ظروف استقبال التلاميذ

جعلت الوزارة من تأهيل المؤسسات التعليمية أبرز أولوياتها برسم الدخول التربوي المقبل 2017-2018، وأطلقت في هذا الصدد برنامجا وطنيا للتأهيل يتمحور حول مجموعة من التدابير ذات الأولوية والمرتبطة أساسا بالعناية بالأثاث المدرسي، والاهتمام بالمظهر الداخلي والخارجي للمؤسسات التعليمية، والإسراع بالتخلص من البناء المفكك ((...) المذكرة الوزارية المؤطرة للبرنامج).

وقد تم العمل على رصد الموارد الضرورية للعمليات الأساسية لهذا البرنامج، وبلورة آليات التدخل الناجعة، وتعبئة مجموع الشركاء والفرقاء الفعليين والمحتملين للانخراط في هذا الورش.

ومن جهة أخرى، تعتزم الوزارة عقد اتفاقية إطار مع وزارة الداخلية تساهم فيها هذه الأخيرة في تأهيل المؤسسات عبر برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

### 2. بخصوص اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تلبية الخصاص المسجل في الموارد البشرية بصفة عامة وفي هيأة المدرسين على وجه الخصوص

تعمل الوزارة حاليا على توظيف ما يناهز 24 ألف أستاذ(ة) بموجب عقود، بعد أن تم تحديد الحاجيات الفعلية من الموارد البشرية على صعيد المنظومة التربوية ككل. وقد شرعت الأكاديميات الجهوية بشكل فعلي، مع مطلع شهر يونيو الجاري، في الإعلان على مباريات التوظيف حسب الأعداد والمواد المرتبطة بحاجيات كل جهة، على أساس تنظيم هذه المباريات يومي 29 و30 يونيو الجاري ((...) المذكرة رقم 072x17 بتاريخ 07 يونيو 2017 المنظمة لهذه العملية).



وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
المقر المركزي للوزارة – باب الرواح – الرباط – الهاتف: 70 18 77 37 05 /الفاكس: 43 20 77 37 05

### 3. بخصوص مراجعة طريقة تدبير حركية وتعيين المدرسين بهدف ترشيد استعمال الموارد المتاحة

تعمل الوزارة على تعزيز الآليات الكفيلة بترشيد تدبير الموارد البشرية، وخاصة من خلال الحرص على التوزيع المتكافئ للموارد البشرية؛ وتوفير آليات تتبع تشغيل الموارد البشرية؛ وتحديد وحصر مختلف الإكراهات التدبيرية التي تفرز الفائض والخصاص؛ ومراجعة شاملة للمذكرة الإطار للحركات الانتقالية أخذا بعين الاعتبار الحاجيات الوظيفية للقطاع؛ وكذا اعتماد صيغ ومعايير جديدة في تدبير حركية وتعيين المدرسين.

وقد شرعت الوزارة، في إطار التحضير للدخول المدرسي المقبل، في هذه المراجعة، وفي اعتماد معايير جديدة في تدبير حركية وتعيين المدرسين، وذلك من أجل حفز المدرسين على الاستقرار، باعتباره استقرار أيضا للمنظومة التربوية.

### 4. بخصوص مراجعة كيفية تقويم الحاجيات من المؤسسات المدرسية واختيار الأماكن المناسبة لها من أجل تفادي استغلالها بشكل ضعيف أو إغلاقها فيما بعد.

تنكب الوزارة على تطوير وإغناء المساطر المرتبطة بطلبات إحداث وإغلاق المؤسسات التعليمية، وبتدقيق توطينها بالاعتماد على مجموعة من المحددات والمعايير التي تسمح بالتوطين الأنسب والأكثر نجاعة لهذه المؤسسات.

### 5. بخصوص اعتماد نظام شامل ومتوازن لتقييم الحاجيات من الموارد البشرية، مع إيلاء الأهمية اللازمة للموارد البشرية التي تخص التأطير البيداغوجي والإداري

تعمل الوزارة على تطوير نظام المحاكاة الذي تمت بلورته لتحديد الحاجيات المستقبلية من الموارد البشرية، والذي يتمحور حاليا حول أطر التدريس، لكي يمكن من التحكم في تحديد حاجيات المنظومة التربوية من المدرسين، وكذا مختلف الأطر الإدارية الأخرى، وفق مقاربة شمولية ومندمجة لتدبير الدخول التربوي.

### 6. بخصوص العمل وبطريقة تدريجية على امتصاص الفائض من المدرسين

ستعزز الوزارة إجراءاتها المرتبطة بهذا الجانب في إطار المراجعات المنتظرة في مجال تدبير الحركات الانتقالية، حيث أن مراجعة الطريقة والمعايير المعتمدة في الحركية سيكون له تأثير مباشر على تدبير الفائض والخصاص، وذلك في أفق ضمان التوازن المطلوب في توزيع المدرسين على مختلف المؤسسات والوحدات المدرسية.

### 7. بخصوص وضع مخطط مناسب لتمويل جميع التدابير المتعلقة ببرامج الدعم الاجتماعي، وفق برنامج عمل مشترك بين جميع المتدخلين لتحسين فعالية هذه البرامج

تعمل الوزارة حاليا على إعداد منظومة معلوماتية لتدبير وتتبع الدعم الاجتماعي من شأنها أن تحدد الحاجيات وتوطنها بشكل أكثر فاعلية ونجاعة، وتمكن من ترشيد الموارد المتاحة، ومن تجويد حكامة برامج الدعم الاجتماعي، بتنسيق مع مختلف الشركاء والمتدخلين على الصعيد الجهوي والإقليمي والمحلي.



وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
المقر المركزي للوزارة – باب الرواح – الرباط – الهاتف: 70 18 77 37 05 /الفاكس: 43 20 77 37 05

**8. بخصوص إعادة النظر في التدابير المتعلقة بالتخطيط المدرسي. باعتماد تخطيط متعدد السنوات يبلور الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، ويتوج بإعداد خريطة مدرسية استشرافية مرتكزة على معايير موضوعية في تحديد الحاجيات.**

من بين أدوات التخطيط التربوي المستقبلي التي تعمل الوزارة على بلورتها وتطويرها، الخريطة الاستشرافية كآلية للتخطيط التربوي المتعدد السنوات، تمكن من ضمان الانسجام بين السياسة التعليمية المعلنة رسميا على المستوى الوطني وإنجازها وبلورتها على المستوى المحلي. فبواسطتها سيتم تحقيق الأهداف المتعلقة بتطوير وتنمية التعليم كالرفع من نسب التمدرس وتشجيع وتطوير بعض الشعب والمسالك والتقليص والحد من الفوارق بين الجهات والأقاليم، خصوصا فيما يتعلق بولوج التعليم ونسب النجاح، والعمل على التشغيل الأمثل للموارد.

وهناك مجهودات حثيثة تبذل حاليا على صعيد القطاع من أجل إنجاز هذه الخريطة الاستشرافية.

**9. بخصوص إخراج النظام الخاص بمستخدمي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كوسيلة للنهوض بالمهام المنوطة بالأكاديميات، خاصة تلك المتعلقة بإعداد الخرائط الجهوية المدرسية من طرف جميع الأكاديميات وبتدبير الموارد البشرية، طبقا لمقتضيات القانون 07.00**

يعتبر النظام الأساسي لمستخدمي الأكاديميات الجهوية باعتبارها مؤسسات عمومية، تدبيرا أساسيا ضمن المشاريع المندمجة لتفعيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، التي تشتمل على تدابير تروم تنويع طرق التوظيف. وتتوفر الوزارة حاليا على مشروع لهذا النظام.

وفي انتظار إصدار هذا النظام يشكل مؤسساتي، وكإجراء مرحلي، تجدر الإشارة إلى عملية التوظيف بموجب عقود من طرف الأكاديميات الجهوية، والتي ترتكز على مرجعية تنظيمية خاصة تتمثل في المقرر المشترك بين قطاع التربية الوطنية ووزارة الاقتصاد والمالية عدد 7259 بتاريخ 07 أكتوبر 2016، الذي يمكن اعتباره بمثابة الأساس القانوني والتنظيمي للتوظيف بموجب عقود بقطاع التربية الوطنية، يقوم، في هذه المرحلة، مقام النظام الأساسي لمستخدمي الأكاديميات في بعض جوانبه.

ومن بين التدابير المتخذة مؤخرا، لتعزيز صلاحيات الأكاديميات في مجال تدبير الموارد البشرية في أفق إصدار النظام الأساسي لمستخدميها، إعداد قرارات جديدة لتفويض الاختصاص وتفويض الإمضاء تحصر المساطر التي يتم تدبيرها مركزيا في نطاق جد محدود (توجد قيد النشر بالجريدة الرسمية. (...)).

## ب-توصيات سيتم تفعيلها في إطار التدابير الاستعجالية لتنزيل الرؤية الاستراتيجية

ترتبط هذه التوصيات بما يلي:

### 1. بخصوص إرساء نظام معلوماتي مندمج، وذلك بالسهر على تصفية جميع المعطيات ودمج التطبيقات المعلوماتية المتعلقة بتدبير المنظومة التربوية

تعمل الوزارة على استكمال العمليات المتعلقة باندماج منظومة الإحصاء والتخطيط مع منظومة مسار للتدبير المدرسي، وبتطوير منظومة "مسير" حتى تشمل كل العمليات المرتبطة بتدبير الموارد البشرية وتعميمها على كل المستويات من المؤسسات التعليمية إلى المصالح المركزية. كما سيتم الشروع في مستهل السنة المقبلة في بلورة مخطط استراتيجي جديد لمنظومة الاعلام، يعمل على تحديد المشاريع المعلوماتية البنيوية الضرورية، ودمجها. وبالنظر للطابع الاستراتيجي لهذا الإجراء الأخير، سيتم تدبيره في إطار مشاريع تنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

### 2. بخصوص تحسين ظروف إطعام وإيواء ونقل التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي

تعمل الوزارة، من خلال تفعيل تدابير الرؤية الاستراتيجية الرامية لدعم التمدرس لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، وتخويلها تمييزا إيجابيا، على اتخاذ التدابير الضرورية لتعزيز وتوسيع برامج الدعم الاجتماعي بهذه الأوساط. كما أن النتائج المنتظرة من الدراسة التقييمية الجارية لأثر تدابير الدعم الاجتماعي من شأنها أن تنور المدبرين لهذا المجال في اتخاذ القرارات الناجعة في اتجاه تحسين جودة الخدمات المقدمة.

### 3. بخصوص مراجعة نظام الاستهداف وتحديد شروط موضوعية للاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي قصد تمكين أبناء الأسر المعوزة من الاستفادة من هذا الدعم

من بين الإجراءات التي سيتم من خلالها تفعيل هذه التوصية، تجدر الإشارة إلى المشروع الاستراتيجي للحكومة، الذي انخرطت فيه الوزارة بتنسيق وثيق مع القطاعات الحكومية ذات الطابع الاجتماعي، والذي يهدف إلى تحسين نمط الاستهداف المعتمد في برامج الحماية الاجتماعية بالمغرب، ومنها برنامج "تيسير"، وخاصة من خلال إعداد سجل وطني موحد للأسر "السجل الاجتماعي الموحد" يمكن من تسجيل الأسر المرشحة للاستفادة من إحدى برامج الحماية الاجتماعية المعنية بالمشروع، وكذا إرساء آلية لتفييئ الأسر حسب المستوى السوسيو اقتصادي.

(...)[1]

[1] أرفقت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي جوابها بالوثائق التالية:
1. المذكرة رقم 17-277 بتاريخ 3 مايو 2017 بشأن الترتيبات ذات الأولوية المتعلقة بالتأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين استعدادا للدخول المدرسي 2018-2017؛
2. المذكرة رقم 072 x17بتاريخ 07 يونيو 2017 في شأن توظيف الأساتذة بموجب عقود من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم السنة الدراسية 2018-2017؛
3. قرارات تفويض الاختصاصات وتفويض الإمضاء في مجال تدبير الموارد البشرية (قيد النشر بالجريدة الرسمية).